



بيئة ومصرفات الاستثمار في اليمن

ملازمة واقعية لهوم المستثمرين ومعوقات الاستثمار

■ كشفت الندوة العلمية «بيئة ومصرفات الاستثمار في اليمن» التي انعقدت خلال الفترة ١٠ - ١١ ابريل الحالي في جامعة عدن وتخلتها الجامعة - عن بعض القصور القصور في النشاط الاستثماري في بلادنا مستندة الى بعض المؤشرات الاحصائية التي استدل بها الاستاذ المشارك الدكتور عبدالواسع احمد مقل في ورقة جامعة عدن في ورقته العلمية المقدمة الى الندوة حول «معوقات الاستثمار في اليمن» حينما استدل بما كشفت عنه الهيئة العامة للاستثمار عن عدم تنفيذ ٣٠ مشروعاً استثمارياً تقدر كلفتها بـ ٦٠٨٠ مليار ريال بنسبة ٤,٤٪ من اجمالي ٥٤٨٩ مشروعاً تم الترخيص لها من قبل الهيئة العامة للاستثمار منذ عام ١٩٩٢م وحتى نهاية ٢٠٠٦م حيث بينت الهيئة العامة للاستثمار المنفذة خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٦م في فقط ٣١٥٩ مشروعاً وتبلغ كلفتها ٨٢٥ مليار ريال والكلفة الاجمالية للمشاريع المنفذة وغير المنفذة تبلغ ترليون و ٤٣٣ مليار ريال. كما اشار تقرير ادارة المتابعة والتفتيش في الهيئة الى ان غالبية المستثمرين يشكون من تعدد الجهات الحكومية التي تتردى على المشاريع الاستثمارية خصوصاً عند بدء تنفيذ المشروع مما يؤدي بالكثير من المستثمرين الى عدم استكمال تنفيذهم مشاريعهم المرحمة من الهيئة.

■ عدن -
احمد حسن العقري

جامعة اب تناقش آليات تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية

التركيز على تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة

■ برعاية كريمة من الفريق المناضل عديري منصور هادي نائب رئيس الجمهورية نظمت جامعة اب ندوة بعنوان «اليات ووسائل تنفيذ البرنامج الانتخابي لفضامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ٢٠٠٦م، وذلك للفترة ١٠ - ١١ / ٤ / ٢٠٠٧م.

الرئيسية للبرنامج الانتخابي للاخ رئيس الجمهورية في الانتاج النباتي (الاهمية، الاليات، النتائج)...
فيما ناقشت الجلسة الخامسة الدكتور يحيى منصور بشر المحور الخامس الموسوم بالخدمات والتي تناول ثلاث اوراق عمل مقدمة من الدكتور عبدالله اليرافاني والدكتور عمده الحدي والدكتور نعمان عامر تناولوا فيها اليات ووسائل تنفيذ الخدمات الصحية في برنامج الاخ الرئيس وضرورة الحفاظ على المياه والبيئة في البرنامج الانتخابي لفضامة الاخ وانرها على الاقتصاد الوطني وكذلك تطوير وتوسيع شبكات الطرق.

□ اب - هلال عبدالمجيد الصلوي

فعاليات الندوة شهدت الندوة ناقشت الجلسة الاولى التي ترأسها الاستاذ الدكتور احمد الجوفي نائب رئيس الجامعة المحور الاول الموسوم بالدفع والامن وشقيقها العمودي والاقفي في الزراعة من جهة وسوء استعمالاتها من جهة الاخرى هذا الامر ادى الى تدني مستوى الانتاج والانتاجية للهكتار... فضلاً عن ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية مع ما تتمتع به مميزات نسبية في خصائصها الغذائية.

المعالجات الزراعية وفي ضوء معطيات الدراسة ونتائجها اقترح الباحث عدداً من المعالجات لتلك الاشكالات منها الاخذ بعين الاعتبار عند توافر الانتاج الغذائي ونظيره التوسع في استعمالات الارض المتاحة بشقيها العمودي والاقفي الى جانب وضع خطط تنموية زراعية قابلة للتطبيق تقوم على انعاش النشاط الزراعي ذات الجدوى الاقتصادية... فضلاً عن الحد من استخدام البذور التقليدية واستبدالها ببذور محسنة خالية من الشوائب ومقاومة للحفائف والامراض والآفات الزراعية والعمل على وضع تشريعات وقوانين لحماية الارض المزروعة من التوسع العمراني او من المخلات الزراعية غير الموصى بها من جهات الاختصاص او الحد من المزروعات عالية الاستهلاك للمياه من غير جدوى عامة والتوسع في البنى التحتية من طرق وخدمات الاتصالات ووسائل النقل الحديدية التي تربط بين الريف والمن فضلاً عن تشجيع المنتجات الزراعية المحلية لها ونشر الثقة في خصائصها.

حماية قانونية الدكتور عبدالوهاب شمسان استاذ القانون الدولي والعام في ورقته العلمية القانونية المتعلقة بالحماية القانونية للاستثمار في الجمهورية اليمنية - اشار في استنتاجاته الى ان المناخ القانوني في الجمهورية اليمنية مشجع ومحفز للاستثمار والمشاركة من قبل القطاع الخاص الوطني والراسمال العربي والاجنبي... كما يحظى المال الاجنبي المستثمر في الجمهورية اليمنية بجميع وسائل الحماية القانونية المقررة لحماية التجارة والتجار الوطنيين والعرب والاجانب سواء اكانت حماية جنائية ام مدنية ام ادارية، كما كشف في استنتاجاته عن عدم تقييد المشروع اليمني المستثمر بشكل معين للاستثمار بل ترك له الحرية في ذلك...

واوضح ان العلاقة التي تربط الدولة المضيفة بالاستثمارات الاجنبية ليست علاقة اقتصادية فحسب بل هي علاقة قانونية... واكد ان قانون التحكم البيئي جاء لضمان الاستثمار ولايستبعد تماماً اختصاص المحاكم الوطنية للدولة للاستثمار وان كان القانون يمنح المستثمر الاجنبي الحق في اللجوء الى التحكيم عندما لايمكن المحاكم الوطنية للدولة المضيفة النزاع خلال فترة زمنية محددة.

تخفيف القيود والحوافز الدكتور عبدالوهاب وضع عدداً من المعالجات القانونية للاشكالات او المعوقات الاستثمارية منها تخفيف القيود والحوافز التي تعترض الاستثمار وتكوين فضاءات لتكمن الجامعة من اداء دور اكبر في التنمية الوطنية واعادة النظر في بعض النصوص القانونية وتمحيصها لرفع الانتباس وانخال المزيد من الانساق القانوني عليها وربط الاستثمار بسياسة تشغيل الكوادر الشابة العاطلة عن العمل، وتحسين اداء المحاكم التجارية بشعبها المتخصصة وتمهيل الكادر المتخصص في صفوف المنازعات الاستثمارية المحلية والاجنبية وحقوق الملكية الفكرية وحركة رأس المال والشركات متعددة الجنسية، وتوامة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية الخاصة بالاستثمارات والازواج القانونية فيما بينها والمساواة بين المستثمرين في المعاملة والمزايا والضمائم والامعفاءات الجمركية وغيرها وحرية اختيار وسيلة فض المنازعات والخلافات وعدم اقتصار النطاق المسوح للعرب والاجانب الاستثمار في مشاريع التنمية بل فتتحل كل القنوات وتتاح كل المساحات الاقتصادية من صناعات وزراعية وخدمية وسياحية للمستثمرين من الخارج وتحديث نظام المحكمة التجارية.

د. عبدالواسع احمد مقل؛

يجب عدم ترك آلية السوق وفقاً لسياسة الباب المخلوخ

د. عبد القوي محمد صالح؛

القطاع السميكي من أهم القطاعات اليرادية ولكنه يعاني من تلبية حاجة السوق وضعف البنية التحتية

د. عبد الوهاب شمسان؛

لابد من اصلاح نظام المحاكم التجارية وتفعيلها

صالح من جامعة عدن فقد تطرق في بحثه المقدم الى الندوة الى قطاع الثروة السمكية الذي يعد واحداً من القطاعات اليرادية المهمة في الجمهورية اليمنية اذ يؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في تلبية حاجات السوق المحلية من الأسماك بمختلف انواعها ويرفد البلد بقدر جيد من العملة الصعبة وتعتمد عليه عدد كبير من الاسر في ناتج استيعاب هذا القطاع لعدد لا بأس به من العاملين بقدر بحوالي ٣١٥ الف عامل حسب احصاءات وزارة الثروة السمكية... إلا ان هذا القطاع بحسب تقييم الدكتور عبدالقوي يعاني عدداً من المشكلات اهمها قلة مشروعات البنية التحتية وما يرتبط بها من منشآت ومرافق الأنزال والأسواق ومراكز التصدير وغيرها من المشروعات الامر الذي يدعو الى توجيه المزيد من الاستثمارات لهذا القطاع وتأمين بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار من خلال اشراك القطاع الخاص في عملية تطوير هذا القطاع وتقديم التسهيلات اللازمة لتعزيز الشراكة مع القطاع في هذا المجال...

بحاجة الى نجاح وتنسيق كما نبه الدكتور الى ان حجم الاستثمارات التي تنفذ من قبل القطاع الخاص غير معروفة للوزارة اذ لا تملك الوزارة اي بيانات عن المشروعات الخاصة التي اقيمت وفي هذه الحالة لا يستطيع الوزارة اجراء اي تقييم من شأنه التعرف الى مستوى ايجاد المشروعات وبالاخص كلفتها الاستثمارية الفعلية ومن الاضلة التي استعرضها الدكتور، مصانع التعليق ومصانع قوارب الغصير جلاس، اذ لا تملك الوزارة اي بيانات عن الاستثمارات التي انفتحت عليها.

التنمية الزراعية والامن الغذائي وفي نفس السياق كان الدكتور محمد حزام صالح العمري قد تطرق الى معوقات التنمية الزراعية وانعكاساتها على الامن الغذائي في اليمن... حيث بين ضمن استنتاجاته في هذه الدراسة ان سياسة التنمية الاقتصادية لليمن اتسمت باهمال القطاع الزراعي حيث لم يحظ بالاهمية التنموية بالقدر الذي يحتله من الاهمية الاستراتيجية لامن البلاد الاقتصادي والقومي اذ بلغ نصيب الاستثمارات نحو ٨ - ١٠٪ من اجمالي الاستثمارات الحكومية لمتوسط المدة ١٩٩١ - ٢٠٠١م فيما بلغت نسبة التسهيلات والقروض نحو ٢٠٪ من اجمالي ميزانيتها للخدمة نفسها.

كما اظهرت الدراسة العجز الكبير والمتنامي في معدلات حصة الفرد الغذائية والتغذية من معدلات الانتاج المحلي لاسيما سلعة الحبوب مما دفعها الى التوجه نحو الاسواق الخارجية لشراء احتياجاتها الغذائية، كما اظهرت الدراسة تنامي الفجوة في الميزان التجاري اذ بلغ معدل تناسب صادرات اليمن للمواد الغذائية الي وارداتها للمواد الغذائية ١٠٠ - متوسط المدة ١٩٩١ - ٢٠٠١م في الوقت نفسه ظلت السياسة الاقتصادية تحول دون توفير المخصصات المالية التي تحفز من اعتماد غذاء البلاد على الخارج... كما اوضح الدكتور ان الموارد المائية عامل متحكم في امن

اهمية تطوير الأنماط الاقتصادية كما تطرقت الورقة العلمية المقدمة من الدكتور عبدالواسع الى معوقات الاستثمار الاجنبي في بلادنا حيث اوجزها في غياب السياسة الاقتصادية الملائمة مستعيناً بالمصادر البحثية والتحليلية التي كشفت عن اهمية تعدد الأنماط الاقتصادية وعدم ترك آلية السوق وفقاً لسياسة الباب المخلوخ التي تضرر بقطاع واسع من ذوي الدخل المحدود، فضلاً عن الاختلالات القضائية والادارية وهي من أبرز معوقات الاستثمار بحسب تقييم الباحث الاكاديمي عبدالواسع حيث بين وفقاً لتقييم الهيئة العامة للاستثمار عام ١٩٩٩م ان تجربة المستثمرين مع القضاء في بلادنا مريرة وهذا ما لمسته الهيئة بحسب قوله من خلال الشكاوى المتعددة التي يتقدم بها المستثمرون والتي تتضمن الاحباط والياس من خلال عدم بت المحاكم في قضاياهم والتسويق في اصدار الاحكام بشأنها والاهم من ذلك بحسب اعتقاده عدم عدالة الاحكام ان صدرت والابتزاز الواضح للمستثمرين من قبل بعض القضاة اما المآخذ الاخرى بحسب بحث الدكتور هو الانتقال المفاجي لسكان عدن الى اقتصاد السوق من دون سابق تهيئة وهم السكان الذين يعتمدون على دخولهم المتواضعة وقد زاد من معاناتهم الركود الاقتصادي... كما شمل البحث في اطار المعوقات انتشار الفساد المالي والاداري مما ادى الى ضيق مصادر دخل الاسر وكذلك تعدد الجهات المرتبطة بالمنطقة الحرة فضلاً من الاشراف على الاستثمار فيها من جهة واحدة تتداخل الاختصاصات وحيث الاشراف... وهناك كما بينت الورقة العلمية للدكتور عبدالواسع التباؤ في اخلاء الاراضي المخصصة للمنطقة الحرة والتباؤ في حل مشاكل الاراضي والمباني المملوكة وكذلك الاعارة التي تبرز حديثاً بالاراضي البيضاء ثم تاتي مشكلة عدم استيعاب المشروعات المخططة للمنطقة الحرة في اطار الخطة الخمسية للتنمية.

صلاحيات كاملة وفي هذا الاطار لم يكتف الدكتور بوضع الاستنتاجات وتبيين المعوقات ولكنه قدم عدداً من المعالجات اهمها تهيئة البيئة الاستثمارية الاقتصادية والسياسية والمالية والاجتماعية وبصورة متوازنة حيث يصعب تحقيقها بصورة جزئية او فردية ويمكن التدرج في تحقيقها بحيث تشمل جميع المجالات... كما نصح الدكتور بتحقيق مبدأ المركزية باعطاء هيكلة المنطقة الحرة الصلاحيات الكاملة فضلاً عن اسهام المجتمع والقطاع الخاص والوطني وتوسيع نطاق التشغيل للنشاط وفتح مجال المساهمة للراسمال الوطني والمغترب ومنظمات المجتمع المدني على اساس مبدأ الحكم الرشيد... وكذلك البحث في كل الاتجاهات على شركاء يمكن الوصول معهم الى اتفاق منصف يآخذ في الحسبان مصالح الطرفين والبحث عن امكانية التعاقد مع شركات من البلدان الصناعية الجديدة نظراً لاحتمال وجود شركات متوسطة وصغيرة متماز بخبراتها الفنية والادارية والتسويقية... تكون اضرارها اقل مما يمكن على الاقتصاد الوطني على عكس الشركات الكبيرة التي لديها خبرة في تقليل منافع البلدان المضيفة...

كما يرى الدكتور ان القضاء العادل والمستقل شرط ضروري لاطمئنان المستثمر والمجتمع المحلي كما حدث على الاستفادة من التجربة الملبزية في الاتجاه شرقاً والاستفادة من تجربة وتكنولوجيا البلدان الصناعية الجديدة وكذلك زيادة الانفاق الاستثماري في قطاعات التعليم الاساسي والثانوي والفني بحيث يتم تحسين اهلية مختل المماريع التشغيلية من العمالة الماهرة واستيعاب مفهوم التنمية البشرية واعادة صناعة السياسات الاقتصادية على هذا الاساس... كما شدد الباحث على زيادة الانفاق الاستثماري على البحث العلمي والجامعات وربطه بالقطاعات الاقتصادية... وحث ايضا على الترويج من خلال المؤتمرات والاعلانات والعمل على خلق فريق اكاديمي استثماري والاستفادة من الخبرات والكفاءات الوطنية والاسماء العلمية المناظرة في الجامعة.

راشد للتنمية
اما الاستاذ المساعد الدكتور عبدالقوي محمد